الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/170
14 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البندان ٩٨ و ١٠٠ من القائمة الأولية*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة الى الأمين
العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة،

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الختامي لمؤتمر القمة الرابع لسلطة رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعقود في نيروبي، كينيا، يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ تحت عنوان "العد التنازلي لإنشاء منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠".

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة للجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" و "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) نجوغونا م. ماهوغو
السفير
الممثل الدائم

سعادة السيد ديديه أوبرتي
رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك

* A/54/50.

البيان الختامي

لمؤتمر القمة الرابع لسلطة رؤساء دول وحكومات
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

نيروبي، كينيا

٢٤ - ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٩

عقد مؤتمر القمة الرابع لسلطة رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في نيروبي، جمهورية كينيا، يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٩. تحت عنوان "العد التنازلي لإنشاء منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠".

وحضر المؤتمر رؤساء الدول والحكومات التالية أسماؤهم:

(أ) صاحب السعادة دانيل توروتيك أراب موي، رئيس جمهورية كينيا؛

(ب) صاحب السعادة السيد فردريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا؛

(ج) صاحب السعادة السيد روبرت غ. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي؛

(د) صاحب السعادة يويري ك. موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا؛

(هـ) صاحب السعادة الدكتور سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا؛

(و) صاحب السعادة بنجامين و. مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ز) صاحب السعادة اللواء عمر البشير، رئيس جمهورية السودان؛

(ح) صاحب السعادة الدكتور باكيلي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي؛

(ط) صاحب السعادة باستير بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا؛

(ي) صاحب السعادة لوران د. كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ك) صاحب السعادة بيار بويويا، رئيس جمهورية بوروندي؛

(ل) صاحب السعادة السيد اسماعيل عمر غويليه، رئيس جمهورية جيبوتي.

ومثل بلدانهم المفوضون التالية أسماؤهم:

(أ) سعادة الرايت أونرابل آرثر خوزا، نائب رئيس وزراء مملكة سوازيلند؛

(ب) سعادة السيد عمرو موسى، وزير خارجية جمهورية مصر العربية؛

(ج) الأونرابل روندير سينغ م. بينيك، وزير التنمية الاقتصادية والانتاج والتنمية الإقليمية، موريشيوس؛

(د) الأونرابل السيدة ليلا هانيترا راتسيفاندريهامانانا، وزيرة خارجية مدغشقر؛

(هـ) الأونرابل جيريمي بونلام، وزير خارجية سيشيل؛

(و) الأونرابل على سعيد عبد الله، وزير التجارة والصناعة في إريتريا؛

(ز) سعادة الدكتور مولاتو تيشومي، نائب وزير التنمية الاقتصادية والتعاون في إثيوبيا؛

(ح) سعادة محمد منير شانودري، وزير المالية في جمهورية جزر القمر الإسلامية.

ومثل الممثلون التالية أسماؤهم منظماتهم في مؤتمر القمة: سعادة ك. ي. امواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وسعادة نيجاي س. ماخان، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ وسعادة الدكتور كايري مبواندا، الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والدكتور تيكيسني غيراي، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والسفير فرنسيس موثاورا، الأمين التنفيذي للتعاون في شرق أفريقيا، والسيد فيليب لو، المدير العام، لجنة الاتحاد الأوروبي؛ والسيد غ. غوندوي، مدير إدارة أفريقيا، صندوق النقد الدولي؛ والسيد بيتر ماغاندا، الأمين العام، مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ والسيد كابي أ. محمد، الأمين العام، لجنة المحيط الهندي؛ والسيد مارتين أوغانغ، رئيس مصرف التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (مصرف منطقة التجارة التفضيلية)؛ والسيد شادراك لوبازي، المدير، شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية؛ والسيد على منصور، الأمين التنفيذي، غرفة المقاصة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والدكتور روبرت أرونغا، مدير معهد الجلود والمنتجات الجلدية؛ والسيد رولف و. بونكي؛ مدير الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وحضرت البلدان التالية بصفة مراقبين: الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فرنسا؛ وهولندا والمملكة المتحدة.

وكانت المنظمات التالية ممثلة أيضا: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمركز الدولي لعلم فيسيولوجيا وبيئة الحشرات؛ ومعهد الإدارة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وقام السيد ف. ج. ت. شيلوبا، رئيس السلطة، بافتتاح مؤتمر القمة وأعرب عن الامتنان للرئيس موي، وحكومة كينيا وشعبها على ترحيبهم الشديد بجميع الوفود وعلى استضافة مؤتمر القمة. ثم دعا الرئيس شيلوبا سعادة الرئيس موي إلى إلقاء كلمة أمام المؤتمر.

وأعرب سعادة دانيل آراب موي، رئيس جمهورية كينيا، عن سرور كينيا البالغ بالترحيب بالزملاء الموقرين والمندوبين الآخرين. وقال إن مؤتمر القمة الرابع للسوق المشتركة لشرق أفريقييا والجنوب الأفريقي يمثل خطوة إلى الأمام في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ولاحظ سعادة الرئيس موي أن مهمة القمة تتمثل في وضع استراتيجيات للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة والاستفادة من الفرص الناشئة.

وأكد سعادة الرئيس موي ضرورة التعامل مع مشاكل العولمة بتحسين سبل الوصول إلى السوق، وبناء القدرة على الإنتاج في الاقتصادات الإقليمية ومواصلة السعي إلى تخفيف عبء الديون. وشدد كذلك على أنه لا يستطيع حل مشاكل أفريقيا سوى أهل القارة أنفسهم، وأبرز في هذ الصدد ضرورة إقرار السلام والأمن في المنطقة.

وأعرب سعادة الرئيس موي عن ارتياحه لملاحظة التقدم المحرز من السوق المشتركة في تنفيذ السياسات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء وأكد ضرورة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار السوق المشتركة، والعمل معا كمنطقة واحدة في المنتديات الدولية الأخرى.

وفي الختام، أعرب الرئيس موي عن شكره للرئيس فردريك شيلوبا ومكتبه على ما قاموا به من عمل ممتاز على مدى السنتين السابقتين.

وألقى سعادة فردريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، ورئيس السلطة المغادر، خطابا رئيسيا شكر فيه الرئيس موي، باسم زملائه وبالأصالة عن نفسه، على استضافة القمة، وعلى الترحيب الحار الذي لقاه جميع زملائه الموقرين.

ولاحظ الرئيس شيلوبا أنه يلزم تعزيز ترتيبات التكامل للسوق المشتركة من أجل توفير منطلق للاستثمار وتوليد الثروة والنمو الاقتصادي، في عالم يسوده التنافس ويتغير بسرعة نتيجة للعولمة.

كما أبرز الرئيس شيلوبا إنجازات السوق المشتركة خلال فترة رئاسته ومدتها سنتين. ولاحظ أنها شملت شراء مبنى دائم للسوق المشتركة وإعادة تنظيم الأمانة، وإحراز تقدم في سبيل إنشاء منطقة التجارة

الحرة، ووضع برنامج معني بالتجارة الحرة في مجال الخدمات، وإنشاء شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للسوق المشتركة، ووضع برنامج معني بتحسين فرص الاستثمار في السوق المشتركة، وإنشاء محكمة السوق المشتركة وزيادة التعاون مع الشركاء في التنمية. واستدرك الرئيس شيلوبا فلاحظ أنه ما زال يتعين منع الصراعات من أجل حفظ السلام والأمن، وهما شرطان أساسيان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقام سعادة الرئيس سامنوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، بتوجيه الشكر. فشكر سعادة الرئيس موي وشعب جمهورية كينيا على استضافة مؤتمر القمة الرابع وعلى حسن ضيافتهم. وهنأ الرئيس موي على توليه رئاسة السوق المشتركة لفترة السنتين المقبلتين. ثم توجه بالشكر إلى الرئيس ف. ج. ت. شيلوبا على أسلوبه القدير في إدارة شؤون السوق المشتركة خلال السنتين السابقتين، وعلى الدور الحاسم الذي قام به مكتب السوق المشتركة.

وأكد الرئيس نوجوما ضرورة السعي إلى أن تصبح منطقة السوق المشتركة مكانا أفضل لأبنائنا وللأجيال المقبلة وضرورة أن تكمل بلدان السوق بعضها بعضا. وقال إنه يتطلع إلى إنشاء شبكة وحيدة للاتصالات السلكية واللاسلكة في السوق المشتركة وشبكة للخدمات الجوية تجمع المنطقة كلها. ثم اقترح الرئيس نوجوما تشكيل مكتب جديد يضم كينيا (الرئيس)؛ وموريشيوس (نائب الرئيس)، وزامبيا (المقرر).

وقام الرئيس إسماعيل عمر غويليه، رئيس جمهورية جيبوتي بالتثنية على اقتراح الرئيس نوجوما بانتخاب مكتب جديد. وأعرب الرئيس غويليه عن امتنانه للرئيس شيلوبا لما قدمه من دعم ممتاز للسوق المشتركة خلال السنتين الماضيتين وللرئيس موي على ترحيبه الحار بجميع الوفود.

وانتخبت السلطة بالإجماع سعادة دانيل توروتيك آراب موي، رئيس جمهورية كينيا، رئيسا؛ والرايت أونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء موريشيوس، نائبا للرئيس، وسعادة السيد فردريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، مقررا، لفترة السنتين.

وأعرب الرئيس موي، في خطابه قبول منصبه، عن امتنانه لزملائه على ما أولوه من ثقة، وأكد لمؤتمر القمة أنه سيقوم، مع مكتبه، ببذل كل جهد ممكن لضمان استمرار نجاح السوق المشتركة. ولاحظ الرئيس أن أمام السوق المشتركة، كمنطقة، تحديات عديدة عليها أن تتغلب عليها، خاصة بالنظر إلى هدفها العاجل المتمثل في تحقيق منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأكد أيضا ضرورة صون السلام والأمن ملاحظا أنهما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبعد الافتتاح الرسمي لمؤتمر القمة، فإن السلطة،

نظرت في تقرير الاجتماع السابع لمجلس الوزراء، فيما يتصل بأنشطة وبرامج السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واعتمدته.

ووافقت على البدء في "العد التنازلي لإنشاء منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠" ابتداء من انضمام جميع الدول الأعضاء لأحكام معاهدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الخاصة بنشر الإعفاء من التعريفات وفقا للجدول المتفق عليه، عدا الحالات المستثناة.

ووافقت على ضرورة قيام كل دولة عضو بتكثيف الجهود لإلغاء الحواجز غير الجمركية والعوائق الأخرى للتجارة.

ووافقت على أن تكفل الدول الأعضاء الامتثال الكامل لأحكام المعاهدة المتصلة بأحكام التجميد في إطار المادة ٤٦ (٣) من معاهدة السوق المشتركة، والتي تقضي بعدم تغيير رسوم الاستيراد التي خفضت.

وأعربت عن ضرورة امتناع الدول الأعضاء عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد بحجة حماية الصناعات الوليدة، أو الإيرادات أو ميزان المدفوعات، وذلك باحترام الواجبات المنصوص عليها في المادتين ٤٩ (٢) و ٦١ من معاهدة السوق المشتركة.

وأعربت عن تقديرها للحالة الفريدة لناميبيا وسوازيلند، وعن تأييدها لجهودهما المبذولة لإعادة التفاوض بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على اتفاق الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

ووجهت الأمانة إلى دراسة مسألة الاتفاقات الثنائية وضمان اتساقها جميعا مع أهداف السوق المشتركة.

ولاحظت أن إلغاء التعريفات داخل السوق المشتركة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التفاوت في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، ووجهت الأمانة إلى بحث الآليات التعويضية الملائمة.

ووافقت على قيام الدول الأعضاء بتطبيق نظام تقييم مجموعة "غات" لمنظمة التجارة العالمية وفرض الرسوم الجمركية على أساس هذا النظام.

وأيدت مقرر المجلس بضرورة اعتماد جميع الدول الأعضاء للنظام المنسق لوصف وترميز السلع الأساسية لعام ١٩٩٦، المعد لثمانية أرقام لأغراض الجمارك والإحصاءات.

واعتمدت توصيات المجلس بشأن تنفيذ الأنشطة اللازمة للترويج لبدء نشاط منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة.

وقررت تشكيل هيئة تنسيق من خبراء المصارف المركزية ووزارات المالية للإشراف على تنفيذ تدابير السياسة المتعلقة بتنسيق السياسة الاقتصادية ومواءمتها في سبيل تحقيق هدف إقانة اتحاد نقدي في نهاية المطاف.

ووافقت على أن تأخذ الدول الأعضاء، خاصة الدول التي يتزايد بينها حجم التجارة والاستثمار والسياحة عبر الحدود، بنظام قابلية العملة للتحويل المحدود فيما بينها، من أجل الحد من تكاليف المعاملات، وتيسير تدفق التجارة والاستثمار وتشجيع استعمال العملات الإقليمية.

وأيدت مقرر المجلس بإنشاء لجنة خاصة لمنطقة التجارة الحرة، تضم كينيا، وموريشيوس، وزامبيا، وأوغندا، ومصر، وزمبابوي، وملاوي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في الأنشطة التي ستبلغ ذروتها ببدء نشاط منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وحثت الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإجراء دراسات قطرية إفرادية بشأن هياكلها الصناعية من أجل دراسة قواعد المنشأ، على أن تفعل ذلك وأن تضعها في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن.

ووافقت على أن تتناول جميع الدول مشكلة سنة ٢٠٠٠ بشكل جدي.

وأيدت ضرورة تنفيذ قواعد النقل الجوي المحررة للسوق المشتركة، التي اعتمدها الاجتماع السابع لمجلس الوزراء.

وأشارت إلى مقرر كينشاسا بشأن إنشاء شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية للسوق المشتركة ووجهت وزراء النقل والمواصلات ومشغلو الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية في منطقة السوق المشتركة إلى التعجيل ببدء نشاط الشركة.

وأيدت ضرورة أن تدعم الدول الأعضاء هيئة "فنكوم" في إنشاء مراكز معلومات للمشاريع التجارية وإقامة مراكز للتجارة من بُعد خاصة في المناطق الريفية.

وحثت الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة السوق المشتركة وغيرها من الصكوك القانونية الخاصة بالسوق المشتركة، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وأيدت ضرورة أن تبقي الدول الأعضاء على نهج منسق مشترك ضمن إطار منظمة الوحدة الأفريقية إزاء المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، والعلاقات بين دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي في المستقبل.

وأكدت من جديد ضرورة قيام الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أعضاء في مصرف منطقة التجارة التفضيلية، بالانضمام إلى عضوية المؤسسة في أقرب وقت ممكن.

ووافقت على أن تقوم الوزارات المنسقة للسوق المشتركة بمتابعة القرارات المتعلقة بشركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية فيما يتصل بضرورة الانضمام إلى الاتفاق المنشئ للشركة، وتيسير عمليات التنازل، والاكتتاب في أسهم رأسمال المؤسسة، بضمان تنفيذ هذه المقررات.

وأصدرت توجيها إلى الأمانة بوضع الأساليب لإنشاء وكالة إقليمية للاستثمار للنهوض بالمنطقة بصفتها منطقة للاستثمار المشترك.

وإذ أشارت إلى مقرر السلطة الذي أعلن منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي "منطقة للاستثمار المشترك"، وجهت الأمانة إلى وضع تفاصيل تنفيذ المقرر في صيغتها النهائية، بما في ذلك، تحديد المشاريع الوطنية والإقليمية والعابرة للحدود التي ستساهم في التنمية المتوازنة والمستدامة للمنطقة.

وأيدت مقرر المجلس فيما يتعلق بضرورة إنشاء مرفق ضمان في أفريقيا لتغطية الأخطار السياسية في التجارة داخل السوق المشتركة وعلى الصعيد الدولي ومواصلة العمل الخاص بمرفق للسداد السريع يسمح بسداد المبالغ المستحقة للمصدرين بشكل مؤكد وسريع مع الاستغناء عن التأكيد الخارجي لخطابات الضمان.

وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم لبرامج السوق المشتركة من جميع الشركاء المتعاونين وطلبت من جميع هؤلاء الشركاء مواصلة تقديم الدعم لبرامج السوق المشتركة التي تعتبر أساسية للتشغيل الفعال لمنطقة التجارة الحرة وإدماج منطقة السوق المشتركة في الاقتصاد العالمي.

وإذ سلّمت بالتقدم المحرز بالفعل في التنسيق بين السوق المشتركة والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وافقت على ضرورة الاستمرار في المواءمة بين برامجها بغية تجنب الازدواجية والترتيبات التنافسية، ووجهت مكتب المجلس إلى بدء الحوار مع مكتب كل من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ضمن إطار الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وإذ أشارت إلى أن الدول الأعضاء ملتزمة بموجب المادتين ٣ و ٦ من معاهدة السوق المشتركة بالتعاون في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، قررت عقد اجتماع لوزراء خارجية السوق المشتركة مرة في السنة، على الأقل، للنظر في أساليب تعزيز السلام والأمن بالتعاون مع آليات منظمة الوحدة الأفريقية لإدارة الصراعات ومنعها والتوصل إلى حل لها وتقديم تقرير إلى السلطة بهذا الشأن.

وإذ ساورها القلق لأن تفشي الصراعات في المنطقة يشكل عقبة في طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومع مراعاة القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بشأن هذه الصراعات،

وافقت على ضرورة أن تسعى جميع الدول الأعضاء إلى إقرار السلام والأمن والاستقرار في المنطقة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٦٣ من معاهدة السوق المشتركة، وحثت الدول الأعضاء على مواصلة السعي إلى حلول سلمية لتلك الصراعات ضمن إطار منظمة الوحدة الأفريقية ووفقا لقرارات مجلس أمن الأمم المتحدة.

وأعربت عن امتنانها إلى سعادة دانيل توروتيك آراب موي، وحكومة جمهورية كينيا وشعبها، على ترحيبهم الحار والأخوي بجميع الوفود.

واقترح سعادة يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، التصويت على توجيه الشكر. وأعرب الرئيس موسيفيني عن امتنانه إلى الرئيس موي، باسم جميع أعضاء السلطة الآخرين، وبالأصالة عن نفسه، على الدعم الممتاز المقدم لجميع الوفود.

وأعرب سعادة الرئيس موسيفيني عن اقتناعه بأن كل وفد سيترك مؤتمر القمة الرابع وقد تجدد عزمه والتزامه بهدف ضمان التنفيذ العاجل لبرامج السوق المشتركة.

ثم أبلغ الأونرابل ر. بينيك، وزير التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، والمفوض عن موريشيوس، الدعوة الموجهة من الرايت أونرابل الدكتور ن. رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى جميع رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة، بعرض استضافة مؤتمر القمة المقبل لعام ٢٠٠٠ في موريشيوس.

وأدلى سعادة عمرو موسى، وزير الخارجية والمفوض فوق العادة، ببيان أيضا. وأبلغ سعادة عمرو موسى تحيات سعادة الرئيس حسني مبارك إلى جميع زملائه. كما أعرب سعادة عمرو موسى عن امتنانه للرئيس موي، وإلى شعب جمهورية كينيا وحكومتها، على ترحيبهم الحار بجميع الوفود. ثم أبلغ سعادة عمرو موسى للسلطة الدعوة الموجهة من سعادة الرئيس حسني مبارك إلى جميع رؤساء الدول والحكومات، لاستضافة مؤتمر القمة للسوق المشتركة لعام ٢٠٠١، في القاهرة، مصر.

وفي اختتام مؤتمر القمة، شكر سعادة الرئيس دانيل توروتيك آراب موي زملاءه على الحضور. ولاحظ الرئيس موي أن مؤتمر القمة اتخذ مقررات هامة، ثم دعا إلى تنفيذ جميع برامج السوق المشتركة في حينها.

واعتمدت السلطة بيانها الختامي بالصيغة التي تلاه بها رئيس مجلس الوزراء، الأونرابل نيكولاس ك. بيوت، وزير التعاون في شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي في جمهورية كينيا.

حرر في نيروبي، في جمهورية كينيا، يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، باللغتين الانكليزية والفرنسية، مع اعتبار النصين متساويين في الحجية.

- - - - -